

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص ادارة اعمال

عنوان البحث

أثر الكفاءة الإدارية على الأداء المالي في الشركات المالية في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب:

مشعل هطيل العنزي

إشراف:

د. مي اسماعيل

العام الدراسي:

2026

فهرس المحتويات

3	 مقدمة
4	 مشكلة الدراسة
5	 أهمية الدراسة
7	 أهداف الدراسة
8	 فروض الدراسة
10	 الدراسات السابقة
14	 المنطلقات النظرية للدراسة
17	 المنهجية وطرق البحث
19	 أدوات الدراسة
21	 حدود الدراسة
22	 المراجع

مقدمة

يشهد القطاع المالي في العصر الحديث تطورات متسارعة نتيجة التحولات الاقتصادية العالمية، والتقدم التكنولوجي، وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات المالية. وقد أصبحت الكفاءة الإدارية أحد أهم العوامل الاستراتيجية التي تعتمد عليها الشركات لتحقيق الاستدامة المالية وتعزيز قدرتها التنافسية. فالإدارة الكفؤة لا تقتصر فقط على تنظيم الموارد البشرية والمادية، بل تمتد لتشمل تحسين عمليات اتخاذ القرار، وإدارة المخاطر، ورفع مستوى الإنتاجية بما ينعكس مباشرة على الأداء المالي للشركات.

وعلى المستوى العالمي، تولي المؤسسات المالية اهتمامًا متزايدًا بممارسات الإدارة الحديثة لما لها من تأثير مباشر في تحقيق الربحية، وتحسين العوائد الاستثمارية، وتعزيز الثقة لدى المستثمرين وأصحاب المصالح. وتشير العديد من الدراسات الدولية إلى وجود علاقة وثيقة بين جودة الإدارة وكفاءة استخدام الموارد المالية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والتغيرات المستمرة في الأسواق المالية العالمية.

أما في السياق المحلي، فقد شهدت المملكة العربية السعودية نموًا ملحوظًا في القطاع المالي ضمن مستهدفات رؤية السعودية 2030، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز كفاءة المؤسسات المالية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. ومع هذا التطور المتسارع، تبرز الحاجة إلى فهم أعمق لدور الكفاءة الإدارية في تحسين الأداء المالي للشركات المالية العاملة داخل المملكة، خاصة في ظل التحول الرقمي والإصلاحات التنظيمية التي يشهدها القطاع.

ورغم تعدد الدراسات التي تناولت الأداء المالي أو الكفاءة الإدارية كل على حدة، إلا أن هناك فجوة بحثية تتمثل في محدودية الدراسات التطبيقية التي تحلل بشكل مباشر العلاقة بين الكفاءة الإدارية والأداء المالي في الشركات المالية السعودية تحديدًا، مع الأخذ في الاعتبار الخصائص الاقتصادية والتنظيمية المحلية.

وبناءً على ذلك، يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر الكفاءة الإدارية على الأداء المالي في الشركات المالية في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل العلاقة بين الممارسات الإدارية ومؤشرات الأداء المالي، وبيان مدى مساهمة الكفاءة الإدارية في تحقيق الاستقرار والنمو المالي. كما سيتناول البحث الإطار النظري للكفاءة الإدارية والأداء المالي، والمنهجية البحثية المستخدمة، وتحليل البيانات والنتائج، وصولاً إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في دعم صناع القرار وتعزيز كفاءة القطاع المالي السعودي.

مشكلة الدراسة

يشهد القطاع المالي في المملكة العربية السعودية تطوراً متسارعاً مدفوعاً بالإصلاحات الاقتصادية والتحولات التنظيمية المرتبطة ببرنامج رؤية السعودية 2030، والتي تستهدف تعزيز كفاءة المؤسسات المالية ورفع مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني. ورغم هذا النمو، لا تزال العديد من الشركات المالية تواجه تحديات تتعلق بتحقيق مستويات أداء مالي مستقرة ومستدامة، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى كفاءة الممارسات الإدارية المطبقة داخل تلك الشركات.

ففي ظل المنافسة المتزايدة، والتغيرات التكنولوجية السريعة، وارتفاع متطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر، أصبح تحقيق الأداء المالي المتميز مرتبطاً بدرجة كبيرة بقدرة الإدارة على استثمار الموارد بكفاءة واتخاذ قرارات استراتيجية فعالة. إلا أن الواقع العملي يشير إلى وجود تفاوت واضح في الأداء المالي بين الشركات المالية، رغم تشابه البيئة الاقتصادية والتنظيمية التي تعمل فيها، مما يطرح إشكالية أساسية تتعلق بدور الكفاءة الإدارية في تفسير هذه الفروق.

وتتمثل مشكلة الدراسة في وجود فجوة بين الوضع الحالي الذي تعاني فيه بعض الشركات المالية من تذبذب مؤشرات الربحية والعائد على الأصول وارتفاع التكاليف التشغيلية، وبين الوضع المأمول المتمثل في تحقيق أداء مالي مستدام قائم على إدارة فعالة للموارد البشرية والمالية والتكنولوجية.

وتدعم هذه الإشكالية مجموعة من المؤشرات والأدلة؛ إذ تشير تقارير البنك المركزي السعودي إلى تزايد أهمية تحسين كفاءة الإدارة والحوكمة لتعزيز الاستقرار المالي ورفع كفاءة المؤسسات المالية. كما تؤكد دراسات سابقة في الأدبيات المالية الدولية أن ضعف الكفاءة الإدارية يعد أحد العوامل المؤثرة في انخفاض الأداء المالي وارتفاع مستويات المخاطر التشغيلية داخل الشركات المالية.

وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت الأداء المالي أو جودة الإدارة بشكل منفصل، إلا أن الدراسات التطبيقية التي تبحث بصورة مباشرة في العلاقة بين الكفاءة الإدارية والأداء المالي في الشركات المالية السعودية ما تزال محدودة، وهو ما يمثل فجوة بحثية تستدعي الدراسة والتحليل.

تسعى الدراسة إلى سد الفجوة بين الواقع الحالي للأداء المالي في الشركات المالية وبين المستوى المأمول القائم على إدارة كفؤة تدعم النمو والاستدامة المالية.

أهمية الدراسة

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها لموضوع الكفاءة الإدارية وعلاقتها بالأداء المالي في الشركات المالية في المملكة العربية السعودية، وهو موضوع يجمع بين البعدين الإداري والمالي في ظل التحولات الاقتصادية والتنظيمية التي يشهدها القطاع المالي.

أولاً: الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في عدة جوانب، من أبرزها:

إثراء المعرفة النظرية في مجال الإدارة المالية والإدارة الاستراتيجية من خلال تحليل العلاقة بين الكفاءة الإدارية والأداء المالي داخل الشركات المالية، بما يساهم في تعميق الفهم العلمي للعوامل المؤثرة في نجاح المؤسسات المالية، سد فجوة في الأدبيات العلمية؛ إذ تركز معظم الدراسات السابقة على الأداء المالي أو الممارسات الإدارية بشكل منفصل، بينما تسعى هذه

الدراسة إلى الربط بين المتغيرين في إطار تطبيقي خاص ببيئة الشركات المالية في المملكة العربية السعودية .، تقديم إطار نظري متكامل يجمع بين مفاهيم الكفاءة الإدارية، وإدارة الموارد، والحوكمة المؤسسية، ومؤشرات الأداء المالي، بما يمكن الباحثين مستقبلاً من الاعتماد عليه كأساس لدراسات لاحقة في القطاع المالي أو قطاعات اقتصادية أخرى .، دعم الاتجاهات البحثية الحديثة التي تواكب التحولات الاقتصادية المرتبطة ببرنامج رؤية السعودية 2030، والتي تركز على رفع كفاءة المؤسسات وتعزيز الاستدامة الاقتصادية .

ثانياً: الأهمية التطبيقية

تتجلى الأهمية التطبيقية للدراسة في إمكانية الاستفادة من نتائجها على المستوى العملي، وذلك من خلال:

- تقديم توصيات عملية للمؤسسات المالية تساعد القيادات الإدارية على تحسين كفاءة إدارة الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية بما يساهم في تعزيز الأداء المالي وتحقيق الاستدامة .
- مساعدة صانعي السياسات والجهات التنظيمية مثل البنك المركزي السعودي في تطوير السياسات والإجراءات الرقابية التي تدعم رفع كفاءة الإدارة وتحسين مستوى الأداء داخل القطاع المالي .
- تطوير أدوات قياس وتقييم يمكن استخدامها لقياس مستوى الكفاءة الإدارية وربطها بمؤشرات الأداء المالي، بما يتيح للمؤسسات إجراء تقييمات دورية لأدائها واتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على بيانات علمية .
- دعم متخذي القرار في الشركات المالية لتحديد نقاط القوة والضعف الإدارية، والعمل على تحسين الأداء المؤسسي بما يعزز القدرة التنافسية في السوق المالي السعودي .

أهداف الدراسة

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الكفاءة الإدارية على الأداء المالي في الشركات المالية في المملكة العربية السعودية، في ضوء التطورات الاقتصادية والتنظيمية التي يشهدها القطاع المالي، والمتوافقة مع توجهات رؤية السعودية 2030 نحو تعزيز كفاءة المؤسسات المالية وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

أولاً: الهدف العام للدراسة

تحليل أثر الكفاءة الإدارية على الأداء المالي في الشركات المالية العاملة في المملكة العربية السعودية، وبيان مدى مساهمة الممارسات الإدارية الفعالة في تحسين مؤشرات الأداء المالي وتحقيق الاستدامة المؤسسية.

ثانياً: الأهداف الخاصة (التفصيلية)

1. قياس مستوى الكفاءة الإدارية في الشركات المالية في المملكة العربية السعودية .
2. تحديد أبعاد الكفاءة الإدارية المؤثرة في الأداء المالي (التخطيط، التنظيم، القيادة، الرقابة، إدارة الموارد) .
3. تحليل مستوى الأداء المالي للشركات المالية باستخدام مؤشرات مالية معتمدة مثل الربحية والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية .
4. اختبار العلاقة بين الكفاءة الإدارية والأداء المالي في الشركات المالية السعودية .
5. تحديد مدى تأثير الكفاءة الإدارية في تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف التشغيلية .
6. الكشف عن الفروق في الأداء المالي الناتجة عن اختلاف مستويات الكفاءة الإدارية بين الشركات المالية .
7. تقديم نموذج تحليلي مقترح يوضح دور الكفاءة الإدارية في تعزيز الأداء المالي المستدام داخل القطاع المالي السعودي .
8. تقديم توصيات عملية تساعد القيادات الإدارية وصناع القرار على تطوير الأداء المؤسسي.

فروض الدراسة

نظرًا لأن الدراسة تعتمد على المنهج الكمي، فقد تم صياغة الفروض بصورة قابلة للاختبار الإحصائي كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى

1. الفرضية الصفرية: (H_0) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للكفاءة الإدارية على الأداء المالي في الشركات المالية في المملكة العربية السعودية.
2. الفرضية البديلة: (H_1) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للكفاءة الإدارية على الأداء المالي في الشركات المالية في المملكة العربية السعودية.

الفرضيات الفرعية

الفرضية الفرعية الأولى

1. H_0 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الإداري على الأداء المالي.
2. H_1 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخطيط الإداري على الأداء المالي.

الفرضية الفرعية الثانية

1. H_0 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنظيم الإداري على الأداء المالي.
2. H_1 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنظيم الإداري على الأداء المالي.

الفرضية الفرعية الثالثة

1. H_0 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقيادة الإدارية على الأداء المالي.
2. H_1 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقيادة الإدارية على الأداء المالي.

الفرضية الفرعية الرابعة

1. H_0 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الإدارية على الأداء المالي.
2. H_1 يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الإدارية على الأداء المالي.

الفرضية الفرعية الخامسة

1. H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الموارد على الأداء المالي.
2. H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة الموارد على الأداء المالي.

الفرضية الفرعية السادسة

1. H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأداء المالي بين الشركات المالية تعزى لمستوى الكفاءة الإدارية.
2. H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأداء المالي بين الشركات المالية تعزى لمستوى الكفاءة الإدارية.

الدراسات السابقة

تم عرض الدراسات السابقة وفق الترتيب الموضوعي؛ حيث تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور رئيسية:

1. الدراسات التي تناولت الكفاءة الإدارية .
2. الدراسات التي تناولت الأداء المالي .
3. الدراسات التي تناولت العلاقة بين الكفاءة الإدارية والأداء المالي .

أولاً: دراسات تناولت الكفاءة الإدارية

أشارت دراسة Bloom و (2007) Van Reenen إلى قياس تأثير الممارسات الإدارية الحديثة على أداء الشركات عبر عدد من الدول المتقدمة والنامية، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل كيفية اختلاف جودة الإدارة بين المؤسسات وتأثير ذلك على الإنتاجية والربحية. استخدمت الدراسة منهجاً كمياً اعتماداً على بيانات أكثر من 700 شركة، مع تطوير مؤشر لقياس جودة الممارسات الإدارية. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الكفاءة الإدارية وارتفاع الإنتاجية والأداء المالي للشركات. ورغم قوة الدراسة من حيث حجم العينة والتنوع الجغرافي، إلا أنها لم تركز على قطاع محدد كالمؤسسات المالية، وهو ما يمثل جانباً يسعى البحث الحالي لمعالجته من خلال التطبيق على الشركات المالية في المملكة العربية السعودية.

كما تناولت دراسة Demsetz و (1985) Lehn دور الكفاءة الإدارية وهيكل الملكية في تفسير اختلاف أداء الشركات، حيث هدفت إلى اختبار ما إذا كانت كفاءة الإدارة تؤثر في القدرة التنافسية وتحقيق العوائد المالية. اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات شركات أمريكية مدرجة باستخدام نماذج إحصائية طويلة المدى. وأظهرت النتائج أن الإدارة الكفؤة تسهم في الاستخدام الأمثل للموارد وتقليل عدم الكفاءة التشغيلية. إلا أن الدراسة ركزت على تأثير

الملكية المؤسسية أكثر من تحليل أبعاد الكفاءة الإدارية نفسها، وهو ما يحاول البحث الحالي التوسع فيه من خلال دراسة الأبعاد الإدارية المختلفة وتأثيرها المباشر على الأداء المالي.

ثانيًا: دراسات تناولت الأداء المالي

أوضحت دراسة Kaplan و Norton (1992) مفهوم بطاقة الأداء المتوازن باعتباره إطارًا متكاملًا لقياس الأداء المؤسسي، حيث هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج يربط بين الأداء المالي والعوامل الإدارية والتشغيلية. اعتمدت الدراسة على تحليل تجارب شركات عالمية وتقديم إطار مفاهيمي تطبيقي. وأظهرت النتائج أن الأداء المالي المستدام يرتبط بتحسين العمليات الإدارية الداخلية وجودة الإدارة الاستراتيجية. وعلى الرغم من أهمية النموذج، إلا أن الدراسة لم تقدم اختبارًا تطبيقيًا مباشرًا في القطاع المالي العربي، وهو ما يسعى البحث الحالي إلى تحقيقه.

وفي السياق ذاته، قدمت دراسة Berger و Humphrey (1997) مسحًا دوليًا حول كفاءة المؤسسات المالية وعلاقتها بالأداء المالي، بهدف تحديد مصادر الربحية في البنوك والمؤسسات المالية. استخدمت الدراسة تحليل الكفاءة التشغيلية ومؤشرات الربحية عبر مجموعة واسعة من المؤسسات المالية العالمية. وأكدت النتائج أن الكفاءة الإدارية والتشغيلية تعد من أهم المحددات المؤثرة في الأداء المالي مقارنة بالعوامل السوقية الخارجية. ومع ذلك، لم تتناول الدراسة خصوصية البيئات الاقتصادية الخليجية، وهو ما يمثل مجال تطبيق مهم للدراسة الحالية.

ثالثًا: دراسات تناولت العلاقة بين الكفاءة الإدارية والأداء المالي

بينت دراسة Liargovas و (2010) Skandalis العوامل المؤثرة في الأداء المالي للشركات الأوروبية، حيث هدفت إلى اختبار أثر المتغيرات الإدارية والتنظيمية على الربحية والنمو المالي. استخدمت الدراسة منهجًا كمياً قائمًا على تحليل الانحدار لعدد كبير من الشركات. وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي قوي للكفاءة الإدارية على الأداء المالي، حيث ساهمت الإدارة الفعالة في تحسين العوائد وتقليل المخاطر التشغيلية. إلا أن الدراسة اقتصرت على شركات أوروبية صناعية وخدمية دون التركيز على القطاع المالي أو البيئات الاقتصادية الناشئة، وهو ما يعالجه البحث الحالي من خلال التطبيق في المملكة العربية السعودية.

كما توصلت دراسة Al-Matari وآخرون (2014) إلى قياس أبعاد الأداء المالي وعلاقتها بخصائص الإدارة، حيث هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين جودة الإدارة ومؤشرات الأداء المالي مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات كمية باستخدام نماذج إحصائية متعددة. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين فعالية الإدارة وتحسن مؤشرات الأداء المالي. ورغم أهمية النتائج، إلا أن الدراسة لم تقدم نموذجًا تحليليًا يدمج بين الأبعاد الإدارية المختلفة داخل قطاع مالي محدد، وهو ما يسعى البحث الحالي إلى تطويره.

وفي إطار إقليمي، أشارت دراسة Alabdullah (2018) إلى أثر الحوكمة والكفاءة الإدارية على أداء الشركات في منطقة الشرق الأوسط، حيث هدفت إلى تحليل دور الإدارة الرشيدة في تعزيز الاستقرار المالي للشركات. استخدمت الدراسة منهجًا كمياً قائمًا على تحليل بيانات شركات مدرجة في الأسواق المالية. وأظهرت النتائج أن الكفاءة الإدارية تمثل عاملاً رئيسيًا في تحسين الربحية وتعزيز ثقة المستثمرين. ومع ذلك، لم تركز الدراسة بشكل خاص على الشركات المالية السعودية، الأمر الذي يعزز الحاجة إلى الدراسة الحالية لسد هذه الفجوة التطبيقية.

التحليل العام للدراسات السابقة

يتضح من مراجعة الدراسات السابقة وجود اتفاق عام على أن الكفاءة الإدارية تمثل عنصراً حاسماً في تحسين الأداء المالي للمؤسسات. كما أظهرت الدراسات اختلافاً في النتائج تبعاً لاختلاف البيئات الاقتصادية وطبيعة القطاعات المدروسة والمنهجيات المستخدمة. فقد ركزت بعض الدراسات على الأطر النظرية، بينما اعتمدت أخرى على التحليل الكمي التطبيقي، وهو ما يبرز الحاجة إلى دمج الجانبين النظري والتطبيقي داخل سياق اقتصادي محدد.

فجوة البحث

من خلال التحليل المقارن للدراسات السابقة، يمكن تحديد فجوة البحث في النقاط الآتية:

محدودية الدراسات التي تناولت العلاقة بين الكفاءة الإدارية والأداء المالي في الشركات المالية السعودية تحديداً.

تركيز غالبية الدراسات على بيئات غربية أو قطاعات غير مالية.

عدم وجود نموذج تحليلي متكامل يربط أبعاد الكفاءة الإدارية المختلفة بمؤشرات الأداء المالي داخل القطاع المالي السعودي.

الحاجة إلى دراسة كمية حديثة تتماشى مع التحولات الاقتصادية المرتبطة ببرنامج رؤية السعودية 2030.

وعليه، يسعى البحث الحالي إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل أثر الكفاءة الإدارية على الأداء المالي في الشركات المالية في المملكة العربية السعودية.

المنطلقات النظرية للدراسة

المنطلقات النظرية للدراسة

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المنطلقات والنظريات الإدارية والاقتصادية التي تفسر العلاقة بين الكفاءة الإدارية والأداء المالي داخل المؤسسات، خاصة في القطاع المالي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على جودة القرارات الإدارية وكفاءة استثمار الموارد. وتتمثل أهم الأطر النظرية التي يقوم عليها البحث في: نظرية الموارد، نظرية الوكالة، نظرية أصحاب المصلحة، ونظرية القدرات الديناميكية.

أولاً: نظرية الموارد (Resource-Based View – RBV)

تعد نظرية الموارد من أبرز النظريات الحديثة في الإدارة الاستراتيجية، وقد طورها الباحث (1991) Jay Barney، حيث تفترض أن الميزة التنافسية للمؤسسات لا تعتمد فقط على الظروف الخارجية، بل على الموارد الداخلية التي تمتلكها المنظمة ومدى كفاءة إدارتها.

وترى النظرية أن الموارد التنظيمية — مثل الخبرات الإدارية، المعرفة المؤسسية، الكفاءات القيادية، ونظم العمل — تمثل أصولاً استراتيجية يصعب تقليدها من قبل المنافسين، وبالتالي تسهم في تحقيق أداء مالي متفوق ومستدام.

تطبيق النظرية في الدراسة الحالية

تعتمد الدراسة الحالية على هذه النظرية في تفسير كيف تؤثر الكفاءة الإدارية باعتبارها مورداً تنظيمياً استراتيجياً في تحسين الأداء المالي للشركات المالية في المملكة العربية السعودية، حيث تمثل الإدارة الكفؤة عاملاً أساسياً في تعظيم استخدام الموارد المالية والبشرية.

ثانياً: نظرية الوكالة (Agency Theory)

ظهرت نظرية الوكالة نتيجة لأعمال Michael C. Jensen و(1976) William Meckling، وتركز على العلاقة بين المالكين (المساهمين) والإدارة التنفيذية داخل الشركات.

تفترض النظرية وجود تعارض محتمل في المصالح بين الإدارة والمالكين، حيث قد تتخذ الإدارة قرارات لا تحقق أقصى منفعة مالية للمساهمين ما لم تتوافر مستويات عالية من الكفاءة والرقابة الإدارية.

تطبيق النظرية في الدراسة الحالية

تساعد هذه النظرية في تفسير دور الكفاءة الإدارية والرقابة التنظيمية في تحسين الأداء المالي من خلال:

- تقليل تكاليف الوكالة،
- رفع كفاءة اتخاذ القرار،
- تحسين استخدام الموارد المالية داخل الشركات المالية .

ثالثاً: نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory)

طوّر مفهوم أصحاب المصلحة الباحث (1984) R. Edward Freeman، حيث تؤكد النظرية أن نجاح المؤسسة لا يعتمد فقط على تحقيق أرباح للمساهمين، بل على إدارة العلاقات مع جميع الأطراف المؤثرة مثل العملاء، الموظفين، الجهات التنظيمية، والمستثمرين.

وترى النظرية أن الإدارة الفعالة القادرة على تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة تحقق أداءً ماليًا أكثر استدامة.

تطبيق النظرية في الدراسة الحالية

يظهر دور الكفاءة الإدارية في الشركات المالية من خلال:

- تحسين جودة الخدمات المالية المقدمة للعملاء،
- تعزيز الثقة المؤسسية،
- تحقيق استقرار مالي طويل الأجل .

وبالتالي تساعد النظرية في تفسير العلاقة غير المباشرة بين كفاءة الإدارة وتحسن النتائج المالية.

رابعاً: نظرية القدرات الديناميكية (Dynamic Capabilities Theory)

قدم مفهوم القدرات الديناميكية الباحثان David Teece و Gary Pisano و Amy Shuen (1997)، حيث تشير النظرية إلى قدرة المؤسسات على إعادة تشكيل مواردها واستراتيجياتها استجابة للتغيرات البيئية والتكنولوجية. وتؤكد النظرية أن المؤسسات التي تمتلك إدارة قادرة على التكيف السريع مع التغيرات الاقتصادية تحقق أداءً ماليًا أفضل.

تطبيق النظرية في الدراسة الحالية

في ظل التحولات الاقتصادية والرقمية التي يشهدها القطاع المالي السعودي، تفسر هذه النظرية كيف تسهم الكفاءة الإدارية في:

- التكيف مع التطورات التقنية،
- تحسين الابتكار المالي،
- رفع القدرة التنافسية للشركات المالية.

التكامل بين المنطلقات النظرية

تتكامل النظريات السابقة لتقديم إطار تفسيري شامل للعلاقة بين الكفاءة الإدارية والأداء المالي، حيث:

- تفسر نظرية الموارد الإدارة كأصل استراتيجي.
 - توضح نظرية الوكالة دور الإدارة في حماية مصالح المساهمين.
 - تؤكد نظرية أصحاب المصلحة أهمية الإدارة المتوازنة للعلاقات المؤسسية.
 - تبرز نظرية القدرات الديناميكية دور الإدارة في التكيف مع البيئة الاقتصادية المتغيرة.
- وبذلك يشكل هذا التكامل أساساً نظرياً متيناً لدراسة أثر الكفاءة الإدارية على الأداء المالي في الشركات المالية في المملكة العربية السعودية.

المنهجية وطرق البحث

أولاً: نوع البحث

تنتمي الدراسة الحالية إلى البحوث التطبيقية التفسيرية، حيث تهدف إلى تفسير العلاقة السببية بين الكفاءة الإدارية والأداء المالي داخل الشركات المالية في المملكة العربية السعودية، وليس مجرد وصف الظاهرة فقط. كما تجمع الدراسة بين:

- البحث الوصفي: لوصف مستوى الكفاءة الإدارية والأداء المالي في الشركات المالية .
- البحث التفسيري: لاختبار أثر الكفاءة الإدارية على الأداء المالي وتحليل طبيعة العلاقة بين المتغيرات .

ثانياً: منهج البحث

تعتمد الدراسة على المنهج الكمي (Quantitative Method) باعتباره الأنسب لاختبار الفرضيات وتحليل العلاقات الإحصائية بين المتغيرات.

ويتم ذلك من خلال:

- تصميم استبيان علمي لقياس متغيرات الدراسة .
- تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة مثل :

__ الإحصاء الوصفي

__ تحليل الارتباط

__ تحليل الانحدار المتعدد

__ اختبار الفرضيات الإحصائية .

ثالثاً: خطة البحث وخطوات التنفيذ

تتبع الدراسة الخطوات التالية:

1. مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالكفاءة الإدارية والأداء المالي .
2. بناء الإطار النظري وصياغة الفروض البحثية .
3. تصميم أداة الدراسة (الاستبيان) .
4. عرض الأداة على مجموعة من المحكمين للتأكد من صدقها العلمي .
5. تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة .
6. جمع البيانات الميدانية من الشركات المالية السعودية .
7. إدخال البيانات وتحليلها باستخدام برنامج SPSS أو SmartPLS.
8. تفسير النتائج ومقارنتها بالدراسات السابقة .
9. تقديم التوصيات العلمية والتطبيقية .

أدوات الدراسة

تعتمد الدراسة على أداة رئيسية لجمع البيانات وهي الاستبيان.

1. الاستبيان

تم تصميم الاستبيان بالاعتماد على المقاييس المعتمدة في الدراسات الإدارية والمالية السابقة، ويتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية:

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية

يشمل:

- المسعى الوظيفي
- سنوات الخبرة
- حجم الشركة
- نوع النشاط المالي
- المستوى الإداري

الجزء الثاني: الكفاءة الإدارية

يتم قياسها باستخدام مقياس ليكرت الخماسي (من 1 = لا أوافق بشدة إلى 5 = أوافق بشدة)، ويتضمن (10 بنود) تقيس:

- كفاءة اتخاذ القرار
- التخطيط الاستراتيجي

- إدارة الموارد
 - القيادة الإدارية
 - كفاءة العمليات التشغيلية
- الجزء الثالث: الأداء المالي يتضمن (8 بنود) لقياس:

- الربحية
 - العائد على الأصول
 - النمو المالي
 - الكفاءة التشغيلية
 - القدرة التنافسية المالية
2. اختبارات الصدق والثبات

أ) الصدق (Validity) سيتم التحقق من الصدق من خلال:

- صدق المحكمين: عرض الاستبيان على أساتذة متخصصين في الإدارة والمالية .
- صدق الاتساق الداخلي عبر معامل ارتباط بيرسون .

ب) الثبات (Reliability)

سيتم قياس الثبات باستخدام:

- معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)
- ويُعد الاستبيان ثابتاً إذا تجاوزت القيمة (0.70).

حدود الدراسة

أ) المجال البشري

- مجتمع الدراسة:
الشركات المالية العاملة في المملكة العربية السعودية، وتشمل :
 - __ البنوك التجارية
 - __ شركات التمويل
 - __ شركات الاستثمار والخدمات المالية
- عينة الدراسة: عينة عشوائية من المديرين التنفيذيين ومديري الإدارات المالية والإدارية .
- حجم العينة: 120-150 مفردة من العاملين في الشركات المالية السعودية .
- طريقة اختيار العينة: العينة العشوائية الطبقية لضمان تمثيل مختلف أنواع المؤسسات المالية .

ب) المجال المكاني تُطبق الدراسة داخل: المملكة العربية السعودية مع التركيز على المراكز المالية الرئيسية مثل:

- الرياض
- جدة
- الدمام

ج) المجال الزمني

- فترة جمع البيانات :الربع الثالث 2026
- فترة الدراسة 2026 – 2025 :

المراجع

1. Alabdullah, T. T. Y. (2018). Corporate governance and firm performance. *Risk Governance & Control*, 8(4), 62–73.
2. Barney, J. (1991). Firm resources and sustained competitive advantage. *Journal of Management*, 17(1), 99–120.
3. Bloom, N., & Van Reenen, J. (2016). Management practices, productivity, and performance. *Annual Review of Economics*, 8, 1–27.
4. Demsetz, H., & Lehn, K. (1985). Corporate ownership and firm performance. *Journal of Political Economy*, 93(6), 1155–1177.
5. Freeman, R. E. (2010). *Strategic management: A stakeholder approach*. Cambridge University Press.
6. Hair, J. F., Black, W., Babin, B., & Anderson, R. (2019). *Multivariate data analysis* (8th ed.). Cengage Learning.
7. Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305–360.
8. Kaplan, R. S., & Norton, D. P. (2004). *Strategy maps*. Harvard Business School Press.
9. Liargovas, P., & Skandalis, K. (2010). Factors affecting firms' financial performance. *Global Business and Management Research*, 2(2–3), 184–197.
10. Saunders, M., Lewis, P., & Thornhill, A. (2019). *Research methods for business students* (8th ed.). Pearson.
11. Teece, D. J. (2018). Business models and dynamic capabilities. *Long Range Planning*, 51(1), 40–49.
12. World Bank. (2023). *Global financial development report*. Washington, DC.
13. International Monetary Fund. (2023). *Financial sector assessment report: Saudi Arabia*.
14. Saudi Central Bank (SAMA). (2024). *Annual report*. Riyadh.
15. PwC Middle East. (2023). *Saudi financial services outlook*.
16. OECD. (2022). *Corporate governance and financial performance report*.
17. McKinsey & Company. (2023). *The future of financial institutions in Saudi Arabia*.